

## مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني

إلى المندوب السامي حول أماني عرب فلسطين ومطالبهم\*

1929

يا صاحب الفخامة،

باسم اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الذي يمثل عرب فلسطين، نقدم هذه المذكرة لنعبر فيها عن رغبات العرب ومطالبهم، ونوضح وجهة نظرهم على سبيل الاختصار.

ليست أماني الأمة العربية حديثة العهد، بل ترجع إلى قبل الحرب العالمية بزمان طويل، وما فتئت هذه البلاد تطالب بحقوقها الطبيعية التي نادى بها في المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس سنة 1913. وفي إبان الحرب العامة وافقت فرنسا وانكلترا على هذه المطالب المشروعة وأيدتا هذه الموافقة في 5 تشرين الأول بتصريحهما الشهير الذي اعترفتا فيه باستقلال البلاد العربية، وحق أهلها في تقرير مصيرهم، ثم جاءت عصبة الأمم في المادة الثانية والعشرين من نظامها واعترفت اعترافاً صريحاً بأن "البلاد التي كانت تابعة للإمبراطورية التركية قد وصلت إلى درجة من النضوج بحيث يمكن الاعتراف باستقلالها، على أن تقدم لها دولة منتدبة النصح والمساعدة الإدارية إلى وقت تستطيع فيه الوقوف وحدها. ويجب أن يكون لرغبات الأهالي الاعتبار الرئيسي في اختيار الدولة المنتدبة". غير أنه لم يمض زمن يسير حتى تجزأت البلاد إلى أجزاء لم تراع فيها الوحدة القومية والجغرافية وغير ذلك، مما أوضح السياسة الخرقاء التي ترمي إلى تجزئة وحدة الأماني العربية وحرمان أهل البلاد من حقوقهم الطبيعية المشروعة.

---

\*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 - 1939)" سلسلة الوثائق العامة -1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 128 - 132.

إن مناداة العرب بحريتهم، كانت ولا تزال عاملاً قوياً يدفع العرب منذ الاحتلال البريطاني على مطالبة الحكومة المنتدبة بالبر بما قطعتة من الوعود التي تحمل اعترافاً صريحاً بحقوق العرب وأمانهم. ولكن الحكومة المنتدبة بدلا من أن تفي بعهودها ما لبثت أن بدلت الحكم العسكري المباشر الذي كان قائماً في فلسطين سنة 1920 بحكومة تدعى "حكومة فلسطين المدنية"، يقوم بإدارة شئونها مئات من البريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين يربو معاش كل منهم على معاش المتصرف الذي كانت تعهد إليه الحكومة التركية إدارة هذه البلاد، يعضده في ذلك قليل من الموظفين الذين كانوا جلهم إن لم نقل كلهم عرباً. فأصبح والحالة هذه، أن السياسة التي تمشت عليها الدولة المنتدبة لا يمكن أن تتلاءم بوجه ما، مع المادة الثانية والعشرين القائلة ".... على أن تقدم لها دولة منتدبة النصح والمساعدة الإدارية...." كما أنه ليس من المنطق في شيء، لأن يدعى بأن الشكل الإداري القائم اليوم على كواهل مئات من الموظفين الغرباء، هو من قبيل تقديم النصح والمساعدة الإدارية. ذلك لأن هذه البلاد يقوم عليها حكم مباشر دون أن يكون للأهالي أقل ضلع فيه، الأمر الذي يستفزنا للاحتجاج على هذه السياسة التي من شأنها أن تجعل اليوم، الذي نستطيع فيه الوقوف وحدنا، بعيد المنال.

نحن لا نستطيع أن نعتقد أن حكومة جلالة الملك الممثلة في فلسطين في شخص فخامتكم، لا تدرك أنها بالسياسة القائمة بفلسطين تخون وعودها وتحرم العرب من أقدس حقوقهم الطبيعية، ونجزم بأن العقبة الكأداء التي تجعل حكومة جلالة الملك تتردد في منح عرب فلسطين حق تقرير مصيرهم هو بعينه وعد بلفور. وإننا مع رفضنا الرفض كله لهذا الوعد المشئوم نرى أنه لا يمنع تأسيس حكومة برلمانية في فلسطين. وعلى هذه النظرية كنا رفعنا إلى فخامة المندوب الأسبق، قبل مغادرته هذه البلاد، مذكرة عرضنا فيها قرار المؤتمر العربي المنعقد في 20 حزيران سنة 1928 بشأن تأسيس برلمان في فلسطين. وأخبرنا فخامته أيضاً بأن اللجنة التنفيذية التي تمثل المؤتمر المشار إليه مستعدة للمذاكرة مع الحكومة في الطرق والأسس التي تكفل للبلاد حقوقها المشروعة.

فعطف فخامته على مطالبينا واعترف بشرعيتها ووعده بأن يرفعها شخصياً إلى وزارة المستعمرات، غير أنه أشار علينا بلزوم التريث حتى تشريف فخامتكم، فترثنا بكل صبر، رغماً

عن حث الأمة لنا على المضي والإسراع في تنفيذ قرارات المؤتمر تخفيفاً لما تقاسيه البلاد من الأزمات المختلفة ما بين سياسية وقضائية وإدارية واقتصادية.

والآن وقد شرفتم فخامتكم لتنوبوا عن حكومة جلالة الملك لتديروا البلاد طبقاً للمادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم، تلك المادة التي بني عليها الانتداب، نرى من واجبنا أن نلفت نظر فخامتكم إلى أن المادة الثانية والعشرين، مع أنها لا تفي برغائب الأمة العربية وأمانيتها، وضعت فلسطين تحت شكل الانتداب المرموز إليه بحرف (أ)، وميزتها عن الجماعات الأخرى التي هي في درجة يتحتم فيها على الدولة المنتدبة أن تكون مسؤولة عن إدارة بلادها. ولكن رغماً عن هذا التمييز الدولي، نجد أن فلسطين مع الأسف ما زالت، ولا تزال، تدار مباشرة من قبل الدولة المنتدبة، خلافاً للشكل الذي وضعتها فيه جمعية الأمم "لتقديم النصح والمساعدة الإدارية". مما جعل النظام الإداري الحاضر مخالفاً لرغبات الأكثرية الساحقة في هذه البلاد، شارحاً عدم نجاح سلفيك المندوبين الساميين لتسييرهما دفة السياسة على أسس مستمدة من شكل الانتداب المرموز إليه بحرف (ج)، أو ما هو دونه. ونحن مع ثقتنا ورجائنا الكبير بخبرتك الواسعة في إدارة المستعمرات نذكر فخامتكم أنه ما لم يتغير النظام الإداري الذي سار عليه سلفاك تغييراً محسوساً يكون عند مطالب العرب المشروعة، فستظل البلاد أبداً متأخرة دون أن يكون بين عرب فلسطين والحكومة المنتدبة أي تعاضد وتكاتف للعمل على الوصول إلى الاستقلال الناجز الذي هو حق شرعي ثابت أقره عهد عصبة الأمم.

على أننا ونحن نتقدم إلى فخامتكم بقرار المؤتمر بصدد الحكومة البرلمانية وإدارة البلاد من قبل أهاليها، لا عن طريق الموظفين البريطانيين والأجانب، لا نتمالك أن يأخذنا العجب والاستغراب كيف أن بريطانيا العظمى التي سبقت العالم في تطبيق نظام الحكومة البرلمانية، ترغم أهالي فلسطين على الرضوخ لقاعدة "فرض الضرائب بلا تمثيل"، مما يجعلنا أن نؤكد أنه لو لم يكن للأهلين سوى شعاع أمل ضعيف بالعدالة البريطانية لما استطاعوا أن يقيموا لحظة واحدة على هذا الظلم الفادح، الذي يزكيه ويزيده فداحة تطبيق قاعدة أخرى ألا وهي "تشريع بلا تمثيل"، وما إلى ذلك مما لا يتحمله أي شعب مهما كان عريقاً في الوحشية والهمجية. زد على هذا أن معمل القوانين (كذا) ما زال يصدر قوانين يسنها أناس يجهلون حالات أهل البلاد وعاداتهم وتقاليدهم. ولطالما كان كثير من هذه القوانين مخالفاً للتقاليد

الدينية متنافراً مع منفعة البلاد، مما دعانا إلى الاحتجاج عليها وانتقادها ولكن عبثاً بلا جدوى. حتى أصبحت الحالة لا تطاق، مسفرة عن الأزمة الاقتصادية التي نوهتم عنها فخامتكم يوم وصولكم إلى هذه البلاد.

وإن اللجنة التنفيذية تؤمل أن فخامتكم، بعد درس عميق، ستعملون على تغيير السياسة التي اختطها سلفاكم باتباع سياسة رشيدة تخول العرب حقهم في إدارة بلادهم، على يد حكومة نيابية تكون في صالح جميع العناصر في فلسطين. وتحقيقاً لهذا نقترح أن تبدأ المفاوضات مباشرة بين فخامتكم واللجنة التنفيذية لوضع الأسس التي تقوم عليها تلك الحكومة التمثيلية قياماً بما عهد إلى الدولة المنتدبة من الواجبات.

وختاماً نودّ يا فخامة المندوب أن نعلن أننا لن نكتفي بجواب يشبه الأجوبة السابقة بأنكم سترفعون مذكرتنا إلى وزارة المستعمرات، أو إنكم في حاجة إلى درس الموضوع من جميع نواحيه والأخذ بأطرافه، وما شاكل ذلك من الأجوبة. ولكننا نرجو أن تعملوا على إيجاد الأسباب التنفيذية لحقوقنا التي أقرتها حكومة جلاله الملك في "دستور فلسطين" بشكل لم نستطع إلا رفضه، ولنا من تقدم الأهلين ونضوجهم السياسي وانتظارهم نتيجة هذه المقابلة بشوق ملتهب، مع وضوح مطالبنا وشرعيتها، ما يؤكد أننا سنسمع من فخامتكم ما يحقق تنفيذ هذه المطالب المشروعة المعقولة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbrt@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)